



الخطة الاستراتيجية
لتنمية القطاع الصناعي وآلياتها التنفيذية
(٢٠٢٥-٢٠٢٠)

إعداد

وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والخدمات المعرفية

تموز ٢٠٢٠

3	المقدمة:
4	أولاً: المنطلقات الإستراتيجية والرؤية الصناعية
5	ثانياً: والاستراتيجية الصناعية واهداف الخطة
8	ثالثاً: المقاربة التنفيذية للخطة
13	رابعاً: خارطة الطريق المقترحة لتنمية وتطوير القطاعات الصناعية وسلاسلها
15	خامساً: آليات تنفيذ خطة التنمية والتطوير الصناعي (Action Plan)
18	سادساً: آليات دعم وتمويل الإجراءات اللازمة لتنمية وتطوير القطاع الصناعي
19	سابعاً: الإجراءات العاجلة
21	ثامناً: الملاحق (بيانات مشاريع من الخطة الاجمالية وطرق تنفيذها والجدول الزمني لها)
21	مصرف/ صندوق الانماء والاستثمار الصناعي
22	المناطق الصناعية النموذجية

يعاني لبنان من عجز مستمر في الميزان التجاري بلغ في نهاية العام ٢٠١٩ حوالي ١٦ مليار دولار سنوياً وفق إحصاءات وزارة المالية. كما يعاني لبنان من عجز متعاظم في المالية العامة، ومن أزمة اقتصادية ونقدية ومعيشية حادة، ومن بطالة مرتفعة تتجاوز الـ ٢٥٪ من حجم القوى العاملة. وفي المدة الأخيرة ارتفعت نسبة الفقر من اللبنانيين المقيمين الى ٥٥٪ وفق تقديرات البنك الدولي. يضاف الى ذلك أزمة سيولة وأزمة مصرفية فاقمت من الأزمة الاقتصادية التي تعاضمت مع وباء كورونا الذي فرض اعلان التعبئة العامة ووقف العمل بجميع القطاعات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك ، لم يتمكن معظم الصناعيين مؤخراً من شراء المواد الخام من الخارج بسبب نقص العملة الصعبة.

ان البدء بمعالجة هذه الازمات يفرض الانتقال بالاقتصاد اللبناني من اقتصاد ريعي لاقتصاد ديناميكي انتاجي مستقر وقوي وقادر على تحمل الازمات، و قد اضحى ذلك ضرورة قصوى أكثر من أي وقت مضى في ظل الازمة الاقتصادية والمالية التي يعيشها لبنان. ان الاقتصاد المنتج يوفر للمجتمع اللبناني الامن الاجتماعي لمجتمع مستقر ومتطور، بحيث يؤمن اكثرية احتياجات المجتمع الاستهلاكية، ولا سيما الغذائية، ويحقق مردوداً اقتصادياً.

من أسس الأمن الاقتصادي ان يكون الاقتصاد مستقراً متوازناً مبنياً على زراعةٍ متطورةٍ، وصناعةٍ قادرةٍ، وخدماتٍ تكامليةٍ. إنّ قطاع الصناعة الذي يشمل أيضاً الصناعة المعرفية والتكنولوجيا والخدمات، من بين القطاعات الإنتاجية الثلاثة المذكورة، هو الاقدر على خلق استثمارات مستدامة وعلى خفض العجز في الميزان التجاري وبالتالي العجز في ميزان المدفوعات نتيجة خفض الاستيراد وزيادة التصدير ورفع مستوى الاكتفاء الذاتي من خلال إنتاج السلع والخدمات التي لدينا ميزة تنافسية فيها، مما يؤدي لاقتصاد منتج ومستقر ومستدام.

أما بالنسبة للأمن الغذائي والكفاية المجتمعية فيتحققان نتيجة صناعة غذائية متخصصة مبنية على وفرة في الثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية العالية الجودة وبأسعار تنافسية من ضمن خطة استراتيجية زراعية متقدمة تعتمد على استثمار الأراضي وبالأخص المشاعات الحكومية، والري المتطور، والمعالجة العلمية للتربة.

الآن بعد أن أصبح الاقتصاد الريعي وراءنا ، يمكن للصناعة اللبنانية أن تستفيد من مستوى عالٍ من المهارات بين خريجي الجامعات والكليات والمعاهد وكميات كبيرة من المدخرات التي تأتي من بين آخرين من الشتات اللبناني.

ومع ذلك ، فإن نمو قطاع الصناعة يعوقه حجم السوق المحلية، والتكاليف المرتفعة (مثل الطاقة والأرض) ، وعدم وجود مناطق صناعية فعالة، وضعف البنية التحتية، ونقص الكفاءات المهنية التقنية ، والقضايا الجيوسياسية، مع التركيز على التعبئة و/أو تحويل و/أو تجميع منتجات ذات الجودة المتدنية في كثير من الأحيان، بدلا من إنتاج منتجات عالية الجودة / ذات قيمة مضافة عالية.

تهدف خطة وزارة الصناعة إلى بناء مجتمع صناعي متقدم مبنٍ على ثقافةٍ صناعيةٍ للخدمات والسلع تتصف بالقيمة المضافة والديناميكية. وترتكز القدرة الصناعية والديناميكية على الابتكار والتطوير والتجديد التي تعتمد على القدرات البشرية اللبنانية المتميزة وعلى التعليم المتطور في الثانويات وفي الجامعات ومراكز الأبحاث والمعاهد الفنية ، بالإضافة الى تأمين الدعم الإداري المناسب في التشريع والتنظيم وعلى الشراكة الضرورية بين القطاعين العام والخاص بالإضافة الى مساهمة القطاع الاستثماري والمصرفي.

أولاً: المنطلقات الإستراتيجية والرؤية الصناعية

تطلق خطة وزارة الصناعة من وضع موجز حول المحاور الصناعية الإستراتيجية وآلياتها التنفيذية التي بدأت العمل بها وتتابع تنفيذها بهدف حماية القطاع الصناعي اللبناني وتطويره وتنميته، بما يساهم في نمو الإقتصاد الوطني عامة.

تعتمد الوزارة في تطوير المحاور الصناعية الإستراتيجية على آراء الخبراء واقتراحات الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين إنطلاقاً من خطط وزارة الصناعة وبرامجها وأبحاثها لا سيما:

- الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي في لبنان (لبنان الصناعة ٢٠٢٥)؛
- الخطة الإستراتيجية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠٢٠)؛
- الخطط التشغيلية السنوية لسنوات (٢٠١٦ / ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠)؛
- مشروع السياسة الاقتصادية لسنة ٢٠١٧ (لبنان الإقتصاد لتنمية مستدامة ٢٠٢٥)؛
- الإستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الصناعية (٢٠١٨ - ٢٠٣٠)؛
- الإستراتيجية الوطنية للدكاء الإصطناعي في الصناعة (٢٠٢٠-٢٠٥٠)
- دراسة ماكينزي المقررة من قبل الحكومة اللبنانية؛
- مقترحات البيان الوزاري الحكومي (٢٠٢٠) ولاسيما الشق الصناعي منه الذي يتوافق مع ما تضمنته استراتيجية الوزارة؛
- اقتراحات الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في المجتمع اللبناني.

أنّ الصناعة هي الهوية الوطنية وهي تحويل المعرفة ورأس المال والمواد الخام الى منتجاتٍ أو سلعٍ أو خدماتٍ قابلة للتسويق، وعلينا أن ننتقل بلبنان من الصناعات المادية الى الصناعات الفكرية والمعرفية والتكنولوجية والابداع.

الرؤية الصناعية: كما نعمل على "تحويل لبنان ليكون من بين دول المشرق العربي الصناعية الأولى من حيث مساهمة الصناعة في الناتج المحلي خلال العقد القادم وجعل الصناعة مساهماً أساسياً في الدخل الوطني". وليكون لبنان "رائداً إقليمياً متخصصاً في الصناعات المعرفية والتقنية والإبداعية وذات القيمة العالية ومركزاً إقليمياً للتحويل والمعالجة، والصناعات التي تؤدي إلى القيمة المستدامة وخلق فرص العمل وتخفيض دائم للعجز التجاري".

يمكن تلخيص الخطة الخمسية على النحو التالي. ولكن في ظل الأزمة الحالية يتطلب الوضع القائم إجراءات استثنائية عاجلة لدعم القطاع الصناعي تتمحور حول دعم الصناعات القائمة، تأمين المواد الأولية وتسريع وتسهيل جمارك للتصدير ومنح إعفاءات مؤقتة للمصدرين الصغار. راجع القسم ٧ لمزيد من التفاصيل

الرؤية الصناعية: تحويل لبنان ليكون رائداً إقليمياً متخصصاً في الصناعات المعرفية والتقنية والإبداعية



الاستراتيجية الصناعية: بناء القدرات الصناعية اللبنانية للتطوير المضطرد في مختلف القطاعات الصناعية وبالأخص في القطاعات المعرفية والتقنية والدوائية والاستشفائية والغذائية والكيميائية والتجملية عبر التأطير الصناعي الرائد، والتشجيع الفعلي للقطاع الخاص، والتمويل الموجه، والترويج الوطني، والتعاون مع الوزارات والإدارات الأخرى.

- التركيز على الصناعات ذات النمو المرتفع والأسواق المتخصصة ذات القيمة المضافة، الموجهة نحو الحد من الواردات وزيادة الصادرات، حيث يتمتع لبنان أو يمكنه تطوير ميزة تنافسية إقليمية (إن لم تكن عالمية).
- تحديد وتركيز الاستثمارات على "صناعات إحلال الواردات" التي يمكن أن يكون لها أكبر الأثر على العجز التجاري (بما في ذلك الأدوية العامة وتجهيز الأغذية).
- استغلال التأثير الإيجابي والميزة النسبية والتنافسية للبيئة والمجتمع والقدرات البشرية اللبنانية التالية:
 - القوة والمعرفة المالية للمغتربين اللبنانيين والمستثمرين المحليين؛
 - توافر عمالة ذات مهارة عالية؛
 - إنتاج القطاع الزراعي؛
 - حاجة السوق الإقليمية وإعادة الإعمار؛
 - التميز في الصناعة المعرفية والتكنولوجيا.

أهداف الخطة: تحدد الخطة الصناعية خلال المدة الزمنية المحددة بخمس سنوات ابتداءً من تاريخ إقرارها ، إلى:

- رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الوطني بمعدل لا يقل عن ٢٪ سنوياً للسنوات الخمس القادمة لتصل الى ١٨٪ خلال خمس سنوات.
- زيادة الصادرات الصناعية بنسبة ٥٪ سنوياً عن معدلها في العام ٢٠١٩.
- خفض العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات بمعدل ٥٪ سنوياً عن معدلها في العام ٢٠١٩.
- خفض البطالة وخلق فرص عمل لائقة ومستدامة جديدة، وبالأخص للخريجين الجامعيين والمهنيين بما لا يقل عن ٢٥٠٠٠ فرصة عمل خلال ٣ سنوات وصولاً إلى ٣٥٠٠٠ فرصة عمل خلال ٥ سنوات، تخصص لليد العاملة اللبنانية بما يشكل شبكة امان اجتماعية.
- خفض تكلفة الطاقة في المصانع بمعدل ٢٠٪ عبر تحفيز استعمال الطاقة البديلة.
- تشجيع ودعم الصناعات القائمة.
- التحول نحو اقتصاد المعرفة واطلاق صناعات جديدة.
- تشجيع اطر الصناعة المستدامة والصدقية للبيئة.
- البناء على القدرات والامكانيات المميزة تنافسياً
- دمج الاقتصاد اللبناني بالأسواق العالمية

الخطوط العريضة للخطة:

- تأمين السيولة وتحفيز المستثمرين
 - تأمين السيولة لشراء مواد أولية ومعدات صناعية 2.5 مليار دولار سنويا
 - خطة التحفيز المالي التي توفر قروض ميسرة للإستيراد بقيمة ٣٠٠ مليار ليرة وهبات بقيمة ١٤٠ - ٢٠٠ مليار ليرة
 - ضمان الأموال والسيولة (٦,١ مليار دولار) والاستثمارات.
 - تقديم قروض مدعومة (٣-٥ مليار دولار خلال فترة الخطة) لتشجيع الاستثمار في الصناعات المستهدفة
 - العمل مع المستثمرين والمغتربين للاستثمار في القطاع الصناعي وتوفير حوافز، عبر التعاون مع المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان (إيدال) (مثلا توفير تخفيض ضريبي لمدة ١٠ سنوات على الأرباح كحوافز مالية لجذب الإستثمارات الجديدة في القطاع الصناعي؛
- حماية الصناعة القائمة عبر خفض التكاليف الصناعية وحماية المنتجات الوطنية
 - خفض التعرفة الكهربائية للمؤسسات الصناعية (20٪) (او إقرار مشروع وزارة الصناعة لدعم الطاقة للصناعة لثلاث سنوات بانتظار تأمين البدائل
 - خفض رسوم النقل والتراخيص وغرف التجارة والصناعة والزراعة والتصدير والاستيراد
 - دعم المنتجات الوطنية عبر المشتريات الرسمية العامة او تغطية أو حصر الدفع -مثلا قطاع الدواء (بدءًا من عام ٢٠٢١)
 - خفض رسوم الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (25٪ لستنين)
 - إعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100٪ بدلاً من 50٪
- تحسين بيئة الاعمال
 - تبسيط إجراءات الترخيص الاستيراد والتصدير وإنشاء شبكات موحد لجميع الإجراءات الإدارية لتأسيس الشركات والمنشآت الصناعية
 - تخفيض الأثر البيئي للصناعة عبر إقبال مؤقت للمصانع الملوثة وتخفيض الصناعيين على التوجه لاستعمال الطاقة البديلة
- تطوير البنى التحتية الصناعية، تطوير وإنشاء مناطق صناعية (١٣٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات)؛
 - بناء على تطوير الخطط القائمة (منطقة طرابلس الاقتصادية الخاصة، وعلى الأقل ثلاث مناطق صناعية أخرى)؛
 - مناطق صناعية أخرى في جميع أنحاء لبنان
 - تأجير أراضي البلديات والدولة للصناعات غير الملوثة والموجهة نحو التصدير بأسعار أقل من أسعار السوق؛
- انماء وخلق ميزات تنافسية: البناء على القدرات البشرية اللبنانية المتميزة
 - إعفاء المصانع حتى ٥٠٪ من نفقاتها الإنتاجية للتطوير والأبحاث والابتكار
 - تشجيع وتفعيل الأبحاث والتطوير (Research & Development) والتمويل والإتفاقيات مع القطاعين الخاص والعام
- إنشاء وأثناء اسواق إقليمية وعالمية: دعم الترويج والتسويق وتطبيق أفضل معايير جودة المنتج
 - تفعيل البعثات الاقتصادية ودعم الصادرات الصناعية بالمشاركة في المعارض (٢٠٢١+)
 - مراجعة وتعديل الاتفاقيات التجارية، وعقد اتفاقيات جديدة، والتوجه شرقا وفتح أفاق وخيارات جديدة
 - الشراكة مع الاعلام -خطة إعلامية داعمة وتوجيهية للصناعات اللبنانية
 - تبني وتطبيق وإنفاذ الامتثال لمعايير الجودة الصناعية وإنشاء وتعزيز علامة تجارية للمنتجات عالية الجودة "صنع بفخر في لبنان" وفقاً للمعايير الأوروبية بميزانية سنوية تبلغ ٢ مليون دولار (٢٠٢١+) ؛

تعتمد الاستراتيجية الصناعية للبنان على المبادئ التالية:

- الإعتداع على النظام الاقصادى الحر فالحكومة لا تتدخل فى الأسواق مباشرة بل تعمل على تحسين بيئة الاعمال وتحفز و تشجع الشركات والقطاعات الناشئة عبر
 - تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية
 - تشجيع وتنمية الصناعات الوطنية عبر خفض كلفة الإنتاج، وزيادة إستهلاك المنتجات المحلية
 - الالتزام بالقوانين والمعايير لخلق سوق عادلة وإتاحة المجال للشركات للنمو
 - منع الإحتكارات، وحماية المنتجات الوطنية من المنافسة غير المشروعة عبر ضبط التهريب ومكافحة الاغراق، وفرض رسوم الحماية للصناعات الوطنية (عند الحاجة)
 - إطلاق مشاريع تطوير البنى التحتية الصناعية، وأهمها إنشاء المناطق الصناعية ومراكز الابداع وزيادة الاعمال
 - دعم الصادرات الصناعية بما لا يتعارض مع احكام اتفاقيات التجارة الدولية، وتأمين الأسواق الخارجية
 - تطبيق ومراقبة المعايير الدولية للجودة فهي تحمي المستهلك المحلي وترفع سمعة لبنان الصناعية وتضمن وجود أسواق خارجية مستدامة
- التركيز على خلق وتعزيز قطاعات تتمتع بميزات تنافسية إقليمية إن لم تكن عالمية (تسمح باستدامة النمو وخلق فرص العمل
 - التركيز على صناعات النمو المرتفع والأسواق المتخصصة ذات القيمة المضافة، الموجهة لزيادة الصادرات
 - لا يوجد تفضيل للسلع المادية على الخدمات -فالفارق الرئيسي هو السرعة والتأثير- على المدى القصير بينما نواجه الأزمة الحالية (والميزة التنافسية المستدامة، حجم السوق المحتمل، والأكثر خلقاً لفرص العمل (على المدى الطويل)
 - الاستثمار فى البحوث والتطوير من اجل خلق ميزات تفاضلية قائمة على المعرفة والتكنولوجيا تسمح للمبتكر اللبناني الولوج الى سلاسل الإنتاج العالمي والأسواق الدولية بمنتجات ذات محتوى علمي وهذا يسمح باستدامة النمو وخلق فرص العمل
 - تعزيز الكفاءة فى الإنتاج، تعزيز التعليم الجامعي والبحث العلمي فى القطاع الصناعي، وتأهيل الكفاءات وتأمين مراكز التعليم التقني (الترميز والبرمجة الذكية) ومراكز التعليم المتخصصة لجذب الطلاب الإقليميين فى جميع المجالات، والطلاب الدوليين لإختصاصات محددة وفق حاجات السوق المحلي (والاسواق المستهدفة)
- اعتماد الديناميكية والانتاجية فى عمل الوزارة والإدارة العامة لمواكبة القطاع الخاص وإضافة قطاعات التكنولوجيا والخدمات الى الوزارة لكي تصبح -وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والخدمات المعرفية
- اعتماد الأساليب التي تحد من الأثر البيئي للصناعة الوطنية من أجل سلامة وصحة المجتمع

العوامل المساعدة:

- تنفيذ إصلاحات البيئة الاقتصادية الواسعة
- تطوير تعليم تقني ومهني عالي الجودة.

ثالثاً: أعمدة الاستراتيجية

أما المقاربة التنفيذية للخطة للتعامل مع المتطلبات الآنية، فتعتمد على المحاور التالية:

1. تأمين السيولة وتحفيز المستثمرين
2. حماية الصناعة القائمة عبر خفض التكاليف الصناعية وحماية المنتجات الوطنية
3. تحسين بيئة الاعمال
4. تطوير البنى التحتية الصناعية، تطوير وانشاء مناطق صناعية
5. انماء وخلق ميزات تنافسية: البناء على القدرات البشرية اللبنانية المتميزة
6. انشاء وانماء اسواق إقليمية وعالمية: دعم الترويج والتسويق ورفع مستوى الوعي ورفع معايير جودة المنتج

1. تأمين السيولة وتحفيز المستثمرين

- تأمين السيولة (المدى القصير)
 - استعمال ودائع الصناعيين لاستيراد المواد الأولية وللتنصنيع وقطع الغيار والمعدات ١٠٠ مليون دولار (Bridge Fund)
 - تأمين سيولة / قروض لشراء مواد اولية الصناعية بمبلغ وقدره ٢٠٠ مليون دولار (rolls over to the Oxygen Fund)
 - خطة التحفيز المالي التي توفر قروض ميسرة للإستيراد بقيمة ٣٠٠ مليار ليرة وهبات بقيمة ١٤٠ - ٢٠٠ مليار ليرة - انظر القسم ٧ لمزيد من التفاصيل
 - تأمين ١٤٠ مليار ليرة سيولة وقروض للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة (SMEs) وللمشاريع التشاركية الجديدة
 - EBRD إنشاء صندوق تمويلي خاص للقروض بقيمة ١٥٠ مليون دولار بدعم من
 - (Oxygen Fund) انشاء صندوق تمويلي لخاص للقروض بقيمة ٤٠٠-٦٠٠ مليون دولار
- الاتفاق مع جمعية المصارف على:
 - خفض الفوائد على القروض الصناعية القائمة والمستقبلية (الحد الأقصى BRR + 1)
 - إعادة جدولة القروض الصناعية القائمة
 - إعطاء مهل إضافية (حتى نهاية عام ٢٠٢٠)
 - منح قروض جديدة وتأمين القروض للمصاريف التشغيلية لغاية ٣ اشهر اضافية بما يشمل تقديمات قروض برنامج كفالات (Kafalat)
- تشجيع المصارف على المشاركة برأسمال المصانع وتأمين التمويل من خلال **Venture Capital** وتطويرها لإشراكها بالإنتاج بدل الربح بما يحصن القطاعين المصرفي والصناعي ويقوي الاقتصاد - والعمل على درس أوضاع المؤسسات الصناعية المتعثرة
- تشريع وتأمين الدولار الصناعي الذي يحدد بنسبة معينة مقارنة بسعر الصرف الرسمي
- انشاء صندوق/مصرف الانماء والإستثمار الصناعي وتشجيع المستثمرين والقطاع الخاص والصناديق الاستثمارية على الإستثمار الصناعي
- تحفيز وتنظيم الصناعات غير التقليدية، كدعم الوزارة للصناعيين الريفيين والحرفيين، وقوينة وتنظيم أعمالهم لمساعدتهم من خلال
- العمل مع مستثمرين للإستثمار في القطاع الصناعي وتوفير حوافز للصناعيين والمستثمرين، عبر التعاون المبرمج مع المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان (إيدال) وعقد إتفاقية لتحفيز ومساعدة المستثمرين في قطاع الصناعة
 - مراسيم- تحديد المناطق صناعية، تحديد تقنية المعلومات والاتصالات، خفض متطلبات الإستثمار، نقطة التواصل الموحدة
 - الضريبة على القيمة المضافة
 - إعفاء من ضريبة الدخل والضريبة على الأرباح حتى نسبة ١٠٠٪
 - إعفاء من رسم تسجيل عقار المصنع حتى نسبة ١٠٠٪
 - إعفاء من رسوم البناء حتى نسبة ٥٠٪
- إعفاء من بدل حصة رب العمل (٢٣ ٪) للضمان الإجتماعي لستينين أو أكثر وخلق مجالس اعمال للعمال (Committees of Employees) وخاصة للموظفين العاملين في قطاعات الكمبيوتر، وتقنيات التواصل، وصناعات التحول الرقمي والابتكارات والابداع والمعرفة

2. حماية الصناعة القائمة عبر خفض التكاليف الصناعية وتأمين وتأمين العدالة في الأسواق المحلية

- خفض التكاليف الصناعية (الضرائب والجمارك والرسوم والطاقة)
- خفض رسوم (تتضمن لائحة الحوافز) النقل والتراخيص والغرف (بالعمل مع مؤسسات أخرى) والتصدير والاستيراد
- وقف التهرب والتهرب والإغراق
- وضع رسوم على المنتجات المستوردة، حيث تدعو الحاجة وتسمح الإتفاقيات
- تخصيص وجهة إستخدام أو تغطية أو حصر الدفع (الدواء)
- كسر الإحتكارات وضبط التهرب والتهرب ومعالجة الضرائب والرسوم ومكافحة الاغراق
- دعم المنتجات الوطنية عبر المشتريات الرسمية العامة
- خفض (او زيادة) الأسعار عند توظيف اللبنانيين

<ul style="list-style-type: none"> ● خفض رسوم الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٢٥٪ لستين) ● <u>خفض التعرفة الكهربائية</u> للمؤسسات الصناعية (٢٠٪) او إقرار مشروع وزارة الصناعة لدعم الطاقة للصناعة لثلاث سنوات بانتظار تأمين البدائل ● إعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠٪ بدلاً من ٥٠٪ ● دمج المصانع لدى اللجان النيابية بصيغة تحفيزية جديدة ● دعم الوزارة للصناعيين الريفيين والحرفيين، وقونة وتنظيم أعمالهم لمساعدتهم من خلال: <ul style="list-style-type: none"> ○ تيسير تمويلهم من قبل جمعيات التمويل المتناهي الصغر Micro Finance الذي يمكن أن تستفيد منه حوالي مائة وخمسون الف عائلة أكثرهم من الحرفيين. ○ تقديم عرض مناسب هدفه توفير التأمين الصحي لهم (نوع من صندوق تعاضد) ○ إدراجهم على منصات التسويق الإلكترونية لتأمين فرص تسويق داخلية وخارجية
<p>3. تحسين بيئة الاعمال</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● إقرار قوانين جديدة وتعديل قوانين نافذة <ul style="list-style-type: none"> ○ قانون حماية المستهلك ○ قانون حماية الملكية الفكرية ○ قوانين وأنظمة وإجراءات مكافحة الفساد ● تبسيط إجراءات الترخيص والاستيراد والتصدير ● إنشاء شبك موحد لجميع الإجراءات الإدارية لتأسيس الشركات والمنشآت الصناعية ● تطوير إجراءات تخليص المواد الاولية في المرفأ ● تخفيض الأثر البيئي للصناعة عبر إقفال مؤقت للمصانع الملوثة وتحفيز الصناعيين على التوجه لاستعمال الطاقة البديلة
<p>4. تطوير البنى التحتية الصناعية، تطوير وانشاء مناطق صناعية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● تطوير المناطق الصناعية القائمة وتمويل وانشاء المناطق الصناعية الجديدة المتخصصة في كل الاقضية اللبنانية بما فيها في المناطق الساحلية <p>مجهزة ب:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ أحدث البنى التحتية ○ تعمل بالطاقة البديلة الخضراء، ولو جزئياً ○ المتصلة عبر شبكة سكك حديدية حديثة ○ إنشاء ميناء جاف لمنطقة حرة ○ تأمين حاضنات للإبتكار والإبداع (Incubators / Accelerators) ○ بناء منطقة تكنولوجيا للبناء، يحتمل أن تكون في منطقة القاع، مستهدفة العراق وسوريا ● إضافة مناطق صناعية جديدة (عبر مناقصات ودعوات شفافة) تشاركية وتنمية اللامركزية الإدارية <ul style="list-style-type: none"> ○ <u>الحكومة</u>: الدعم والتمويل والترخيص والطرق والحوافز والإجراءات والتسهيلات والمراسيم ○ <u>وزارة الصناعة</u>: التراخيص والتوجيه والتخصيص والأولويات والتقييم ○ <u>إبدال</u>: الدعم والتقييم والحوافز ○ <u>المحافظة والقضاء والبلديات</u>: العقارات والطرق والتنمية ○ <u>المتجمع المدني</u>: المشاركة بمراقبة الجودة وسلامة الغذاء وغيرها ○ <u>المستثمرين والمصارف</u>: التمويل والاستثمارات ○ <u>المبدعين ورواد الاعمال</u>: الفكرة والخطة ودراسة الجدوى والتمويل ○ <u>يونيدو</u>: التمويل (والطاقة) والدعم ○ <u>البنك الدولي</u>: تمويل المصانع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الطاقة البديلة

<ul style="list-style-type: none"> ● توجيه الارشاد الزراعي نحو زراعات تشكل مواد اولية للصناعة ● إطلاق منصة إلكترونية) أو دعم منصات قائمة (تربط المصانع الوطنية ببعضهم البعض ومع المستهلكين والمزارعين والتجار ومع العديد من الجامعات اللبنانية، للاستفادة من قدرة الإبحاث والأفكار العلمية، والدفع بإختصاصات تطبيقية تتلاءم مع حاجات سوق العمل، تكون مهامها: <ul style="list-style-type: none"> ○ تأمين التناسب (Supply- Demand Matching) بين الطلب على العمال (حاجات سوق العمل: فرص التوظيف في المصانع والمؤهلات المطلوبة) والعرض (الإختصاصات العلمية والمهارات المتوفرة في الجامعات) ○ خلق مساحة التعاون بين الجامعات والمعاهد التقنية من جهة والمصانع من جهة أخرى لناحية عرض حاجات الصناعيين من أدوات العمل التقنية و/أو تصنيع المعدات الجديدة وتطوير الأدوات القائمة، كما تأمين الوظائف للخريجين. ○ تأمين التكامل بين الصناعيين اللبنانيين (clustering/chains) بتحديد كل منهم حاجاته من المواد الاولية والمنتجات نصف المصنعة والمنتجات تامة الصنع المستخدمة في صناعتهم التحويلية، الأمر الذي يخلق فرص تكامل فيما بينها. ○ عرض المنتجات اللبنانية حصراً مع أسعارها وتحديد نقاط البيع (geolocalisation). ○ أعمال التجارة الالكترونية (e-commerce) للمنتجات اللبنانية دون وسيط من الصناعيين الى المستهلك.
<p>5. انماء وخلق ميزات تنافسية: البناء على القدرات البشرية اللبنانية المتميزة</p> <ul style="list-style-type: none"> ● اندماج الصناعات المعرفية في القطاع الصناعي وعملياته (المعرفة، التكنولوجيا، البرمجيات والتطبيقات، المحتوى، الاستشارات) ● إعفاء المصانع حتى ٥٠ ٪ من نفقاتها الإنتاجية للتطوير والأبحاث والابتكار ● تأمين مستوى أعلى من التحفيز للمبدعين والمبتكرين ورواد الاعمال ومستثمري صناعات التكنولوجيا والمعرفة ● التعاون بين المؤسسات التربوية والمهنية والمجتمع المدني والصناعيين <ul style="list-style-type: none"> ○ إعداد وتطوير المناهج والبرامج الدراسية والتعليمية والمهنية لتخريج كوادر صناعية متخصصة ○ تأمين ادوات ومعدات العمل التقنية ○ تنمية التدريب ○ تشجيع وتفعيل الأبحاث والتطوير (Research & Development) عبر التمويل والتفانيات مع القطاعين الخاص والعام ○ تصنيع المعدات الجديدة ○ إنشاء وتفعيل الحاضنات (Accelerators / Incubators)
<p>6. إنشاء وانماء اسواق إقليمية وعالمية: دعم الترويج والتسويق وتطبيق أفضل معايير جودة المنتج</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الشراكة مع الاعلام - خطة إعلامية داعمة وتوجيهية للصناعات اللبنانية <ul style="list-style-type: none"> ○ الرقابة المستمرة الإيجابية والصارمة لتحفيز الجودة والصحة والسلامة، والحفاظ على البيئة وضرب الفساد والهدر والرشاوى ○ المساعدة في تظهير نماذج القدوة الصحيحة لما يريد الناس أن يطمحوا إليه ليكونوا شباباً ومخترعين ناجحين ○ تطوير قواعد البيانات والمعلومات والإحصاءات التي تركز على الشركات والقطاعات الناشئة والواعدة ○ الدعوة للاستثمار في الصناعات التي تبناها الخطة الصناعية وتسويق لبنان كبلد منتج وكمقبل للإستثمار ○ التوجه نحو المؤسسات التربوية والأهل والمجتمع المدني لترسيخ التعليم المهني والتقني واعتماد مفاهيم الإبتكار في المجتمع ○ تنظيم واقامة معارض ومؤتمرات وندوات وورش عمل ومسابقات لدعم التواصل بين المستثمرين والشركات الناشئة ○ منح تسهيلات وتخفيضات للاعلان الترويجي للمنتجات الصناعية الوطنية ○ إطلاق حملات جوائز متعددة مثل جائزة الاعلام للصناعة الغذائية ● تفعيل البعثات الإقتصادية ودعم الصادرات الصناعية بالمشاركة في المعارض ● مراجعة وتعديل الإتفاقيات، وعقد إتفاقيات جديدة، والتوجه شرقاً وفتح آفاق وخيارات جديدة ● التشديد على الجودة والمواصفات والمراقبة والبيئة، ووضع أعلى معايير جودة المنتج ● ستقوم الوزارة بمجهود كبير ومنسق ومتواصل للعلامة التجارية (Lebanon Branding) ومنح الحوافز الى الصناعات الحائزة على شهادة العلامة التجارية بهدف تعزيز الصناعات اللبنانية ودعمها عبر وسائل الإعلام التقليدية والمؤتمرات والمعارض التي ستعقد في لبنان والخارج والمؤتمرات والندوات وورش العمل.

رابعاً: القطاعات الصناعية المستهدفة – خارطة الطريق المقترحة لتنميتها وتطوير وسلاسلها

في سياق تنفيذ خطتها، تسعى وزارة الصناعة الى تحفيز المستثمرين نحو القطاعات الصناعية عبر ايجاد الأطر التنظيمية التي تهدف الى تسهيل العمل وتطويره وتنميته. تعتمد خارطة الطريق المقترحة على تحديد سياسات في إطار القطاع الصناعي، كما في إطار القطاع الإداري، تهدف إلى تقديم حوافز لدفع الإستثمارات والأشخاص إلى الصناعات التي لها قيمة إضافية طويلة الأجل للبنان وشعبه، بناءً على المعايير التالية:

- التركيز على صناعات النمو المرتفع والأسواق المتخصصة ذات القيمة المضافة، الموجهة لزيادة الصادرات، حيث يتمتع لبنان، أو يمكنه تطوير، ميزة تنافسية إقليمية (إن لم تكن عالمية). (في هذا السياق نخطط لدعم:
 - صناعات لديها ميزة تنافسية إقليمية مثبتة - إما الآن أو أثبتت في الماضي ولم تتعرض - حتى ولو كانت نامية
 - صناعات وخدمات قائمة على المعرفة والتكنولوجيا يمكن أن يكون لدى لبنان ميزة تفاضلية كبيرة فيها في الأسواق العالمية
- الامن الذاتي الغذائي والصحي والاقتصادي والصناعي
- الأكثر خلقاً لفرص العمل

المجالات المستهدفة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

- قطاعات وسلاسل (Chains) الصناعات التقليدية
- صناعات وسلاسل صناعية وخدمية قائمة على المعرفة والتكنولوجيا

قطاعات وسلاسل الصناعات التقليدية

- **الصناعات الغذائية:** تهدف الخطة لتنشيط الصناعات الغذائية عبر العمل بالتعاون مع وزارات الزراعة والصحة والبيئة ومع الجامعات ومراكز الأبحاث ((Government-Academia-Food Industry Alliance in Lebanon (GAFAL))، بهدف ارشاد المزارعين وتوجيههم ورفع قدرة الصناعات الغذائية على التصدير، ودعم تسويقها وتفعيل العمل بقانون سلامة الغذاء والعلامات التجارية وفتح الأسواق الجديدة وبالأخص للزراعة العضوية والمنتجات ذات القيمة المضافة وتحديث وإقرار قانون Protected Designation of Origin.
- **الصناعات الخفيفة والتجميع لا سيما في مجالات جديدة مثل:**
 - الدراجات العاملة على الطاقة الكهربائية
 - تجميع الباصات الصغيرة
 - تجميع السيارات وبالأخص الكهربائية
 - صناعة السيارات الصديقة للبيئة وصناعات الحديد وتوابعها
 - الحافلات المائية الصغيرة للنقل العام البحري
- **مواد بناءية:** احلال الواردات من خلال توفير قدرات تصنيع عالية الجودة في الصناعة ومواد البناء للاستفادة من الكفاءة العالية لدى المهندسين في مجالات التصميم وفي هندسة الديكور والهندسة الميكانيكية والكهربائية والمدنية والصناعية، كما يمكن استعمال هذه الصناعات في مشاريع البنية التحتية المحلية.
- **تصميم الأزياء والنسيج والملبوسات والجلديات والأثاث:** الاستفادة من قيمة الذوق والتصميم والقرب من الأسواق العربية والأوروبية. فقد اعتاد لبنان أن يكون منتجاً للملبوسات لعقود مضت. ومع صعود التجارة الإلكترونية على مستوى العالم، ووسائل التواصل الاجتماعي، ستمهد صناعة الغزل والنسيج وتصميم الأزياء الطريق لمجموعة متنوعة من العلامات التجارية والمصممين في مجال المنسوجات والأثاث.
- **صناعة المجوهرات:** الاستفادة من اليد العاملة المحلية الماهرة في تصميم وتنفيذ المجوهرات لا سيما للسوق العربي والإقليمي والدولي.
- **المستحضرات الصيدلانية والأدوية والتمتات الغذائية والمعدات الطبية:** تتبنى الخطة الصناعية دعم صناعة الادوية والمستحضرات الصيدلانية والمعدات الطبية ومستلزماتها بحيث تلي، كخطوة أولى، الحد الأقصى من إحتياجات السوق المحلية والعمل على زيادة صادراتها. كما تتضمن الخطة تشجيع الصناعات التجميلية (cosmetics) والأعشاب الطبية (القنب الهندي CBD وغيره) والزيوت الأساسية. وتتضمن تشجيع صناعة الادوية عبر تحديد الادوية الأكثر استعمالاً في لبنان وتشجيع صناعة الادوية وصناعة الادوية المثيلة أو الجنريك (generics) منها بما يساهم في خفض تكلفة فاتورة الدواء على الدولة اللبنانية والقطاع الخاص الاستشفائي والجهات الضامنة والمستهلك بالمعدلات التالية:
 - ٣٠٪ خلال السنتين الاولتين من إقرار الخطة.

- حتى ٥٠٪ خلال خمس سنوات من إقرار الخطة.
- إمكانية تصدير الى الخارج بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أميركي و خلق حوالي ٢٠٠٠ فرصة عمل
- وذلك عبر إلزام الجهات والمؤسسات الضامنة الحكومية (وزارة الصحة العامة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تعاونية موظفي الدولة، صناديق التعاقد، والاستشفاء العسكري) باستبدال الدواء الأجنبي الذي له مقابل محلي وتغطية تكلفة الدواء المنتج محلياً بالافضلية على الدواء الأجنبي، عبر الاعتماد على شهادات معهد البحوث الصناعية وإنشاء وتجهيز المختبر المركزي لإصدار شهادات الدواء وضمان جودته.

● الصناعات البتروكيميائية والمشتقات النفطية ارتباطاً بنتائج التنقيب عن النفط والغاز.

صناعات وسلاسل صناعية وخدمية قائمة على المعرفة والتكنولوجيا

- **الصناعات الرقمية والمعرفية والتكنولوجية:** البدء بالتحول إلى الإقتصاد المعرفي وخلق ميزات تفاضلية بقطاعات معرفية وتخصصية (FinTech, CreativeTech, EdTech & HealthTech)، من ضمنها التكنولوجيا، الاتصالات البرمجيات، الالكترونيات، الطاقة البديلة، البرمجيات، والمعدات الصناعية المتقدمة. من الضروري التنبه الى أن بناء قاعدة فعّالة في هذه الصناعات قد يستغرق ١٠ - ١٥ سنة. وأن هذا سيتطلب بناء مهارات وقدرات عالية للناس مع مرور الوقت. ويمكننا البدء بتأمين وتزويد خدمات الاستعانة بمصادر خارجية (outsourcing) تغطي مكونات المنتج الشامل، وستقوم تدريجياً ببناء مواهب وقدرات وكفاءات كافية حتى يتمكن اللبنانيون في النهاية من القيام بذلك محلياً
- التعاون مع المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد على البحث والتدريب واقامة ورش العمل
- دعم المؤسسات التعليمية وانشاء مدارس البرمجيات والترميز (Coding).
- العمل على بناء مجموعة "قرية المعرفة في بيروت"
- تطوير القدرات في مجال تصميم الأجهزة (بما فيها الطاقة الشمسية) وقدرات التجارة الإلكترونية ضمن مناطق صناعية تكاملية حديثة تخدم المنطقة والعالم (الحاضنات والمناطق الحرة، وتسريع شركات الإنترنت والأجهزة والبرامج).
- إنشاء مراكز دعم وروابط مباشرة في البلدان المختلفة لشراء المواد والمنتجات والمعدات اللازمة والبدء في تنفيذ التواصل والوصلات التجارية والروابط.
- العمل على دعم الأطراف (أي القرى النائية) عبر إنشاء مراكز أو حاضنات: التدريب، الإستقطاب، الشركات والمستثمرين والعمل مع اتحادات البلديات على انشاء مراكز أو حاضنات أعمال للصناعة الرقمية، خاصة للشركات الناشئة (Start ups) ●
- تأمين بيئة عمل مناسبة للشركات الناشئة (Start Ups)، وتقديم أفضل التنظيمات القانونية والإدارية وتأمين التمويل وتوظيف المواهب الرقمية ذات المستوى العالمي
- **صناعات التأثيرات الإبداعية والمرئية:** صناعات المحتوى، الأفلام، الموسيقى، الفنون البصرية والوسائط الجديدة لما لها من اثار ايجابية على الإقتصاد، عبر تأمين الدعم في مجالات الحضنة، ونقل المواهب، والأهم من ذلك التوزيع العالمي.
- **خدمات الاستعانة بمصادر خارجية والخدمات المالية والإبداعية والاستشارية:** يتمتع لبنان بميزة تنافسية قيمة مثبتة في مجال الاستشارات، ويمكنه تطوير القدرات في مجال الاستعانة بمصادر خارجية (outsourcing) وخدمات الترجمة، وفي مجالات التمويل/الحاسبة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات. هذه المجالات تتمتع بسهولة التصدير وهي بقسم كبيرٍ منها ذات احتياجات منخفضة من النفقات الرأسمالية

تعتمد وزارة الصناعة في تنفيذ الخطة الصناعية الحاضرة على قدراتها الذاتية وعلى مؤسساتها الثلاث الأساسية: معهد البحوث الصناعية (IRI)، ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR)، والمجلس اللبناني للاعتماد (COLIBAC)، بالإضافة الى الشراكة مع جمعية الصناعيين ووزارات الصحة والزراعة والاقتصاد والتجارة والثقافة والاعلام والخارجية، ومؤسسة تشجيع الاستثمارات في لبنان (IDAL)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة الاقتصاد والصناعة النيابية، والوزارات والإدارات الأخرى، والمجتمع الأهلي، وغيرها.

لضمان حسن وسرعة تنفيذ بنود الخطة الحاضرة، سوف يتم انشاء لجان متخصصة بالشراكة مع القطاع الخاص يوكل الى كل منها إعداد، متابعة وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بكل بند منها ضمن جدول زمني محدد. هي مقسمة الى مسؤوليات وإجراءات بين الوزارات والإدارات والجهات الأخرى (داخل وزارة الصناعة، مع الوزارات والإدارات الأخرى، ومع الجهات الخارجية).

اعادة هيكلة وزارة الصناعة وترشيح/ترشيد عملها:

- العمل على اعادة هيكلة الوزارة ومؤسساتها وترشيح عملها لتبسيط الإجراءات و البت في طلبات التراخيص الصناعية بالسرعة القصوى
 - العمل على مكننة جميع الخدمات المقدمة من وزارة الصناعة ولاسيما الشهادة الصناعية والتراخيص الصناعية الامر الذي سيؤدي الى انجاز المعاملات بسرعة دون هدر وقت المستثمرين والصناعيين وتحسين تصنيف لبنان على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال من الرتبة الحالية (المرتبة ١٤٣ حالياً).
 - تطوير عمل وزارة الصناعة قد بدأ بانشاء المجلس الاستشاري العلمي لوزارة الصناعة (بتاريخ 31/3/2020 بالتعاون مع الصناعيين والمؤسسات الاكاديمية لتأمين المواكبة العلمية لتطوير قطاع الصناعة لا سيما في مجال صناعات المواد المتعلقة بمكافحة وباء كورونا، كما وفي مجال الصناعات الغذائية عبر فعاليات GAFAL
 - تبسيط إجراءات الترخيص الصناعي وترخيص البناء للمصانع وخاصة في المناطق الصناعية بلا مركزية او عبر إستقلالية تامة للمناطق الصناعية عبر إدارات تابعة لوزارة الصناعة (او عبر شبك التعامل الموحد)
 - افتتاح المقرين الجديدين لمصلحتي الصناعة الإقليمية في النبطية (تمت) وبعلمك/الهرمل (تمت).
 - افتتاح المبنى الإضافي الجديد لمعهد البحوث الصناعية في الجامع الجامعي/الحدث.
 - إتخاذ القرارات اللازمة لإنشاء "غرفة الصناعة" وإنشاء "غرفة التجارة والصناعة والزراعة في الهرمل".
 - انجاز إجراءات تعديل مرسوم إجراءات الترخيص الصناعي رقم ٢٠٠٢/٨٠١٨ (بالتعاون مع وزارات أخرى).
 - انجاز إجراءات تعديل مرسوم إجراءات التصنيف الصناعي (ISIC) رقم ٢٠٠٣/٥٢٤٣ (بالتعاون مع وزارات أخرى).
- ملء شواغر الإدارات المعنية بدعم الصناعة اللبنانية باقل كلفة
 - ملء شواغر الفئة الثانية (رؤساء المصالح) ال ١١، والشواغر الأخرى.
 - تفعيل إجراءات تعيين مجلس إدارة جديد للمجلس اللبناني للاعتماد (COLIBAC) لإطلاق مشروع ختم الجودة للمنتجات الصناعية اللبنانية Lebanon Branding
 - دعم قدرات معهد البحوث الصناعية (IRI) وتأمين المعدات اللازمة له وإعفاء تجهيزاته من الرسوم والضرائب.
 - تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور LIBNOR) وتطبيق الزامية المواصفات.
- تحويل وزارة الصناعة الى "وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والخدمات المعرفية"
- اعتماد الشفافية في جميع آليات الدعم من خلال إنشاء منصة تفصل حوافز الإستثمار والمنح والقروض المتاحة للمستثمرين والصناعيين عبر بوابة على الإنترنت تعطي الجميع المعلومات الضرورية للولوج والمتابعة

الخطوات العملية لوزارة الصناعة ومسؤولياتها:

- إطلاق العمل بمشروع المناطق الصناعية النموذجية
 - تأمين طاقة كهربائية بالطرق البديلة (تخفيض تكلفة الطاقة بما لا يقل عن 20%)، في المناطق المقترحة في بعلمك، القاع، تربل، (الملحق رقم 2)، واقتراح انشاء منطقة صناعية في القرية (الشوف) كما وفي المناطق الحرة للصناعات الخفيفة التجميعية حوالي بيروت الكبرى.

- استقطاب مستأجرين رئيسيين (دوليين ومحليين) للمناطق الصناعية
- تقديم المساعدة التقنية المقدمة للشركات التي تحتاج إلى خبرة صناعية
- إطلاق منصة إلكترونية (online platform) تربط المصانع الوطنية ببعضهم البعض ومع المستهلكين والمزارعين والتجار ومع العديد من الجامعات اللبنانية، للإستفادة من قدرة الأبحاث والأفكار العلمية، والدفع بإختصاصات تطبيقية تتلاءم مع حاجات سوق العمل
- تحديث معطيات المسح الصناعي بشكل دوري وفرض مراقبة دورية الاعمال الصناعية عند كل تجديد للشهادة الصناعية
- تحفيز الصناعيين على التوجه لإستعمال البديلة الأمر الذي يؤدي إلى خفض كلفة الطاقة ودراسة الحاجة للطاقة المكثفة.
- تطبيق المعايير على الإنتاج الصناعي اللبناني على المواد المستوردة
- القيام بإعداد دراسات جدوى تفيد المستثمرين بتحديد القطاعات الصناعية التي يمكن الاستثمار فيها (4 منها تم تنفيذها).
- تحديد القطاعات الصناعية التي تستوجب الدعم المالي بالأولوية

عملا مع الوزارات والإدارات الداخلية الأخرى:

- التعاون المبرمج مع المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان (إيدال) وعقد إتفاقية لتحفيز ومساعدة المستثمرين في قطاع الصناعة والعمل على منصات الكترونية لتسهيل تسويق المنتجات الصناعية، تكون بمثابة حلقة وصل مباشرة بين المستهلكين والمنتجين بعيداً عن الوسطاء التجاريين.
- التعاون مع إدارة الجمارك لتسهيل إجراءات تصدير المنتجات الصناعية وإستيراد المواد الأولية وقطع الغيار والمعدات لزوم القطاع الصناعي لخفض الأكلاف ومكافحة التهريب والتهريب عبر المعابر الشرعية (من خلال تشديد المراقبة واعتماد المعلومات والسكانر- Scanner والتنسيق بين جميع الأجهزة الأمنية) وغير الشرعية (من خلال ضبطها قدر الإمكان وجباية الرسوم عبرها و/ أو إقفالها مع مراقبتها من قبل القوى الأمنية) وإلزام المستوردين اللبنانيين بتقديم نسخة عن البيان الجمركي في بلد المنشأ على المعابر الحدودية والمرافئ
- العمل مع وزارة التنمية الإدارية على تطبيق وتنفيذ الحكومة الالكترونية (E-GOV) التي هي المفتاح لزيادة الكفاءة والحد من الفساد وتوسيع نطاق الصناعات اللبنانية إلى العالم (التسجيل، الضرائب، مشاركة البيانات، السرعة في السوق، إلخ).
- العمل مع وزارة الاتصالات لتأمين الإنترنت عالي السرعة و5G كاستثمارات أساسية في المستقبل. وتمديد شبكة الفايبر والانترنت السريع الى المناطق الصناعية
- تأمين البنى التحتية وشبكة مواصلات قادرة على تأمين خطوط إمداد الاستيراد والتصدير
- العمل مع وزارة الأشغال لدفع بناء البنية التحتية
- العمل مع وزارة الاقتصاد والتجارة للنظر بإمكانية الحماية الجمركية لمنتجات الصناعة المحلية حيث تدعو الحاجة.
- فرض إحازة استيراد ورسوم النوعية على السلع غير المصنعة محلياً
- تفعيل وتيرة التعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، لا سيما في مجال التعليم المهني والتقني، لنشر الثقافة التصنيعية عبر البرامج التعليمية المطلوبة للصناعة وتأمين فرص عمل للخريجين
- التنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين لتعزيز دور الملحقين الاقتصاديين لدى السفارات من أجل إيجاد منافذ جديدة للمنتجات والخدمات اللبنانية المنشأ إلى جانب الإستطلاع وتسهيل مشاركة الصناعيين في المعارض الدولية.
- التنسيق مع وزارات العمل والصحة والزراعة والبيئة والإقتصاد والتجارة لجهة الكشوفات على المصانع
- التشدد في تطبيق القوانين البيئية بما فيها مكافحة أي تلوث واتخاذ القرارات اللازمة فيما خص التراخيص الصناعية، وبالأخص ثروة مياه الليطاني، ومعالجة النفايات السائلة على مجراه بالتعاون مع الصندوق الأوروبي للتنمية (آب ٢٠٢٠)
- العمل لإنشاء الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء، مما سيمكننا من الوصول الى إنتاج ذو جودة تنافسية علمية عالية.
- الإتفاق مع وزارتي المالية والزراعة في إطار الأمن الغذائي على إمكانية الاستفادة من مشاعات الدولة واملاتها الصالحة للزراعة بزراعات قابلة للتصنيع، بالشراكة مع القطاع الخاص:
- الأعلاف (لخفض الاستيراد - تكتير الثروة الحيوانية على أنواعها بما يؤمن المواد الأولية لصناعة الألبان والأجبان والمعلبات والزيوت....)
- الحبوب على أنواعها (للمعلبات والعجائن وتأمين الحاجة المحلية وللتصدير...)
- الفواكه الصالحة للتجفيف (حلويات ومأكولات مختلفة...)

- التحريج بأنواع أشجار سريعة النمو (للصناعات الخشبية وخفض الاستيراد)
- زراعات صالحة للتصنيع (كروم - بطاطا - بساتين للعصائر - زيتون)
- العمل مع وزارة الإعلام لإطلاق خطة إعلامية في دعم تطوير القطاع الصناعي
- الاتفاق مع جمعية المصارف ومصرف لبنان لتأمين السيولة (بناءً للاتفاقات المنجزة والتعاميم الصادرة أو التي هي قيد الانجاز).
- اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء مصرف/ صندوق الائتماء والاستثمار الصناعي (الملحق رقم 1).
- إستحداث أسواق مركزية في المناطق اللبنانية بالتعاون مع البلديات
- مراجعة المدونة التجارية الجديدة المعتمدة وتحديد مواضع الاجراءات الواجبة التطوير واتخاذ الخطوات اللازمة

العمل مع مجلس النواب - التشريع

- إزالة كافة المعوقات التنظيمية لانشاء وتطوير المناطق الصناعية (تعديل المرسوم 1660)
- تعديل قانون العمل وتحديثه لانشاء مجالس اعمال في المصانع للمشاركة في تحديد السياسات مقابل تخفيض المساهمة الباهظة الثمن والمكلفة والعالية في الضمان الاجتماعي، والرسوم المرتفعة جداً والتي تجعله غير فعال، وتضطر الشركات لتجنب التوظيف في لبنان
- تفعيل المادة الاستثمارية للقانون رقم 360 المتعلقة بقطاع الصناعة.
- انجاز إجراءات تعديل قانون إحداث وزارة الصناعة رقم ٩٧/٦٤٢ ومرسوم تنظيمها رقم ٩٨/١٣١٧٣.
- إقرار قانون حماية الملكية الفكرية
- اصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتأمين سهولة تنفيذ الاعمال كي يكون لبنان بين البلدان الأكثر قدرة على المنافسة، ومن بينها قانون حماية الملكية الفكرية، وقانون حماية المستهلك، وغيرها
- إستكمال قونة أوضاع المصانع وتحسين أوضاعها وتسريع آليات التراخيص الصناعية وخدماتها ضمن اللجان المشتركة مع الإدارات المعنية
- العمل على اقرار قوانين تحفيزية:
 - قانون إعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بدلاً من 50% الحالية.
 - قانون إعفاء المصانع حتى 5% من نفقاتها الإنتاجية للتطوير والأبحاث والإبتكار.
 - قانون دمج المصانع لدى اللجان النيابية بصيغة تحفيزية جديدة.
 - إقرار مشروع وزارة الصناعة لدعم الطاقة للصناعة لثلاث سنوات بانتظار تأمين البدائل.
 - مساعدة الصناعات الفردية والحرفية وتأكيد دعم الوزارة لهم، وقونة وتنظيم أعمالهم لمساعدتهم من خلال:
 - + تيسير تمويلهم من قبل جمعيات التمويل المتناهي الصغر Micro Finance
 - + تقديم عرض مناسب هدفه توفير التأمين الصحي لهم (نوع من صندوق تعاضد)
 - + تخفيض بدل التحسين العقاري إلى 2% حتى ثلاث سنوات، وإلى 3% بين ثلاث وخمس سنوات، و5% بين خمس وسبع سنوات والعودة إلى 10% بعد سبع سنوات

العمل مع الجهات الخارجية

- استكمال العمل على مخططات وتمويل المناطق الصناعية بالتعاون مع يونيدو وبتنظيم من البنك الأوروبي للإستثمار (EIB) والحكومة الإيطالية
 - تأمين التمويل المباشر (دون إقراض) لبناء أول منطقتين صناعيتين ذكية وخضراء من قبل الجهات المانحة من خلال مناقصات دولية شفافة مقابل منح الممولين حصرية توريد المعدات والآلات الصناعية وقطع الغيار اللازمة للإنتاج المحلي للمصانع المنشأة داخل المنطقتين الصناعيتين منه
 - التحضير لإطلاق مشروع تأهيل 4 مناطق صناعية قائمة على مجرى نهر الليطاني بالتعاون مع البنك الدولي
- إعادة النظر بالاتفاقيات الدولية والتواصل مع الجهات المعنية الأجنبية لتعميق التعاون والتبادل وتحسين شروط إستفادة لبنان منها.
 - التعاون مع الدول الإقليمية، كل حسب ميزاتهما التفاضلية، لخلق سلاسل انتاج قائمة على المعرفة والتكنولوجيا
 - التفاوض مع الشركاء الدوليين للموافقة على إستيراد المنتجات اللبنانية وتصديرها للدول التي يتم الاتفاق معها على تفضيل الصناعة اللبنانية، وتفعيل عمل الملحقين الاقتصاديين وتحديد تعيينهم عند الاقتضاء
 - رفع العقبات والعراقيل التقنية لتسهيل التبادل، وتصحيح الميزان التجاري في العلاقات مع الشركاء التجاريين والإعتراف المتبادل بشهادات

المطابقة والمواصفات

- العمل مع الدول المانحة على ادخال المصانع اللبنانية في المناقصات وتصدير منتجات لبنانية، لتكون جزءاً من المنتجات التي تقدمها هذه الدول إلى البلدان النامية.
 - تخصيص جزء من الأموال المخصصة من المساعدات الأوروبية وغيرها للنازحين السوريين في لبنان تنفق وفقاً للمناقصات الدولية وذلك بإنفاقها وفقاً للمناقصات الوطنية بين الصناعات والشركات اللبنانية من أجل دعم الاقتصاد اللبناني وقطاعات الإنتاج
 - إطلاق العمل بالإتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية لتعزيز التجارة العربية البينية وتشجيع التصدير
 - تأمين مشتقات البترول لزوم الصناعة بأسعار مخفضة ودعم
 - إيجاد مصادر جديدة للمواد الأولية والمعدات الصناعية (مثلاً تركيا)
 - العمل مع وزارة الخارجية لتعزيز دور الملحقين الاقتصاديين لدى السفارات من أجل إيجاد منافع جديدة للمنتجات والخدمات اللبنانية المنشأ إلى جانب الاستطلاع وتسهيل مشاركة الصناعيين في المعارض الدولية.
 - إستكمال المشاريع المشتركة الجاري تنفيذها مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو UNIDO) – (تطوير الأعمال الخشبية، البناء، الصناعات الغذائية، الصناعات التقليدية، تمكين المرأة، خفض إستهلاك الموارد، معالجة النفايات الإلكترونية والكهربائية...)
 - التواصل مع المؤسسات والجهات الدولية المانحة والداعمة من أجل تأمين الحاجات الملحة والقروض الميسرة وتغطية الحاجات التمويلية الخاصة بالصناعة ومتابعة التواصل مع الإتحاد الأوروبي لوضع إقتراحات وزارة الصناعة لتأمين السيولة للصناعة اللبنانية موضع التنفيذ بالسرعة الممكنة
 - العمل على تطبيق مبدأ الضمان (Credit insurance) أو التأمين على أكلاف المواد الأولية المصدرة إلى لبنان بدلاً من الإعتمادات المصرفية
 - خفض الرسوم المفروضة على الشاحنات اللبنانية المتجهة إلى الخليج عبر سوريا والأردن والعراق والحصول على تسهيلات لتصدير الإنتاج اللبناني الزراعي والصناعي الى الدول العربية.
 - إطلاق مشروع دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لجهة معالجة نفاياتها السائلة على مجرى نهر الليطاني بالتعاون مع الصندوق الأوروبي للتنمية
- إعتباراً من شهر آب ٢٠٢٠

سادساً: آليات دعم وتمويل الإجراءات اللازمة لتنمية وتطوير القطاع الصناعي

تسعى الخطة الحالية لتخفيف الأعباء عن الموازنة العامة وتأمين مصادر تمويل بديلة ولا سيما:

1. القروض الميسرة من خلال الجهات المانحة الدولية لتمويل عمليات شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي.
2. القروض الميسرة من خلال الجهات المانحة الدولية او عبر القطاع الخاص لتمويل عمليات بناء وتجهيز المناطق الصناعية.
3. القروض الميسرة والمدعومة من الدولة وكفالات ومصرف (أو صندوق) الائتماء والاستثمار الصناعي المزمع تشكيله لدعم المصانع وبالأخص الصغيرة والمتوسطة لتوفير السيولة لاستيراد المواد الأولية والمعدات ولإنشاء مصانع جديدة لمساعدة الصناعات الفردية والحرفية¹.
4. اعفاءات من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات عن الاستثمارات الصناعية الحديثة².
5. اعفاءات جمركية على المواد الأولية والمعدات الصناعية للمؤسسات الصناعية.
6. خفض رسوم الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للقطاعات الصناعية.
7. تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار أميركي من البنك الدولي كضمان نقدي للمصارف المحلية لاستيراد المواد الأولية للصناعات التي يمكن تصديرها.
8. فرض رسم على المستوعبات التي تحتوي بضائع مستوردة الى السوق المحلي (دون مستوعبات الترانزيت) يخصص لدعم الصادرات الصناعية
9. فرض رسم على كل طن ترابة بعد خفض أسعارها محلياً للحد من أي احتكار، على ان يخصص لمشاريع بيئية (تخريج سريع بالتنسيق مع وزارتي البيئة والزراعة – دعم البلديات للتنمية المحلية في المناطق المحيطة....) ولدعم التنمية الصناعية وتمويل جزء من مشروع المناطق الصناعية.
10. تأمين مصادر خاصة للتمويل المحدود (Micro Finance) لأصحاب المصانع الصغيرة و للحرفيين والذي تستفيد منه حوالي ١٦٠,٠٠٠ عائلة من الريفيين.

¹ (المادة ١٠ من قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٠)

² (المادتين ١٨ و ١٩ من قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٠ – اعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على استثمارات صناعات الادوية)

سابعاً: الإجراءات العاجلة

يتطلب الوضع القائم إجراءات استثنائية عاجلة لدعم القطاع الصناعي لتنفيذ خلال ٣ أشهر تتمحور حول دعم الصناعات القائمة وتأمين المواد الأولية

السيولة والتمويل – البعض منها سارية المفعول وبعض منها تحتاج موافقة مجلس الوزراء والمصرف المركزي

دعم رأس المال		قروض وسيولة لاستيراد المواد الخام الصناعية	
الوضع / التوقيت	المبلغ	الوضع / التوقيت	المبلغ
✓	اتفاق جمعية المصارف ووزارة الصناعة BRR+1 حد أقصى على الفوائد المدينة إعادة جدولة أقساط القروض الممنوحة سابقاً والتي تستحق ابتداء من آذار ٢٠٢٠ لمدة ٦ أشهر	✓	قسم من ٣٥٠ مليون د.أ.
		✓	١٠٠ مليون د.أ.
آب ٢٠٢٠	قروض للنفقات التشغيلية قروض لدفع القروض المستحقة ورواتب الموظفين	آب ٢٠٢٠	١٥٠ مليون د.أ.
٣ - ٩ شهور	مصرف/ صندوق الائتماء والاستثمار الصناعي تشجيع المستثمرين والقطاع الخاص والصناديق الاستثمارية على الاستثمار الصناعي (الملحق رقم ١) ابتداءاً برأسمال ٢١٠ مليار ل.ل.	آب ٢٠٢٠	١٥٠ مليون د.أ. قابلة للتجديد ^٢
		تشرين الأول ٢٠٢٠	٤٥٠ - ٢٥٠ مليون د.أ. قابلة للتجديد ^٢
<p>تقريباً ٣ مليار د.أ. سنوياً مقارنة مع ٢,٩ مليار دولار من واردات المواد الخام والمعدات الصناعية في عام ٢٠١٩</p>			

١. يتطلب تعديلاً جديدة بنسبة 10% للحصول على الأموال
٢. صندوق قابل للتجديد كل ٣ - ٤ أشهر حيث رأس مال بقيمة ١٥٠ مليون دولار يوفر ٤٥٠-٦٠٠ مليون دولار من السيولة السنوية

خطة التحفيز المالي

خطة التحفيز المالي

المبلغ	نوع الدعم	المنتفعين
٣٠٠ مليار ل.ل.	قروض ميسرة لتمويل شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي	شركات لديها أكثر من ٢٠ موظفاً وموظفيها
٨٠ مليار ل.ل.	هبات للمساعدة في دفع رواتب الموظفين	شركات لديها أقل من ٢٠ موظفاً وموظفيها
٦٠ مليار ل.ل.	هبات تصل إلى ٥٠% من تكلفة إنشاء مصانع جديدة أو توسيع مصانع قائمة أو إنشاء شركات جديدة	٤٠ مشروع جديد موزعين على كل لبنان مصانع جديدة أو موسعة، شركات خدمتية يهدف إلى خلق ٨٠٠ وظيفة
٣٠ مليار ل.ل.	هبات للنفقات التشغيلية	الصناعات الفردية والحرفية
٤٧٠ مليار ل.ل.		

تسريع وتسهيل جمارك للتصدير ومنح إعفاءات مؤقتة للمصدرين الصغار

تنفيذ الخطة الصناعية الدوائية

تأجير أراضي البلديات والدولة للصناعات غير الملوثة والموجهة نحو التصدير بأسعار أقل من أسعار السوق

الملحق رقم 1



ملحق رقم 1

اسم المشروع	مصرف/ صندوق الانماء والاستثمار الصناعي
وصف المشروع	<p>السياق: انشاء مصرف/ صندوق للتنمية والاستثمار في اطلاق صناعات جديدة وفي دعم الصناعات القائمة الآليات التنفيذية الرئيسية:</p> <p>الرأسمال: 210 مليار ليرة لبنانية موزعة على مليون واربعمئة ألف سهم بقيمة اسمية وقدرها 150،000 ل.ل. توزع على نسبة المساهمات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الصناعيين بنسبة 15٪ - الاكتتاب العام (افراد ومؤسسات خاصة) بنسبة 40٪ - المصارف بنسبة 15٪ - المؤسسات العامة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصناديق الاستثمار بنسبة 15٪ - الحكومة بنسبة 15٪ وتغطية أي نقص في نسبة مساهمة الجهات الأخرى المذكورة اعلاه <p>الهدف:</p> <ul style="list-style-type: none"> - دعم الصناعيين والمصانع وبالأخص الصغيرة والمتوسطة لتوفير السيولة لاستيراد المواد الأولية والمعدات ولإنشاء مصانع جديدة لمساعدة الصناعات الفردية والحرفية³. - توزيع القروض: بقيمة لا تتجاوز 1.5 مليار ليرة لبنانية لكل قرض. - الاستثمار في القطاعات الصناعية. <p>مدة القروض: لا تتجاوز 12 سنة</p> <p>اهداف القروض: انشاء صناعات جديدة وتوسيع صناعات قائمة تساهم في زيادة الصادرات الصناعية</p> <p>فائدة القروض: نسبة تعادل معدل الليبور العالمي (دولار - سنة واحدة) مضافاً إليها نسبة واحدة بالمائة</p>
مدة التنفيذ	ما لا يزيد عن سنة واحدة
كلفة المشروع	قيمة رأس المال
جهة التمويل	كما ورد في النص اعلاه
نسبة التمويل	15٪
تحديات المشروع	<p>مخاطر المشروع: هناك مخاطر حول تجميع رأس المال، وحول تفاعل هذا المصرف/الصندوق مع بقية المصارف إذا كان سيتم اعتبار هذا المصرف "أموالاً جديدة"، حول سرعة استثمار رأس المال واستيعاب الطلب على رأس المال</p>

³ (المادة ١٠ من قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٠)



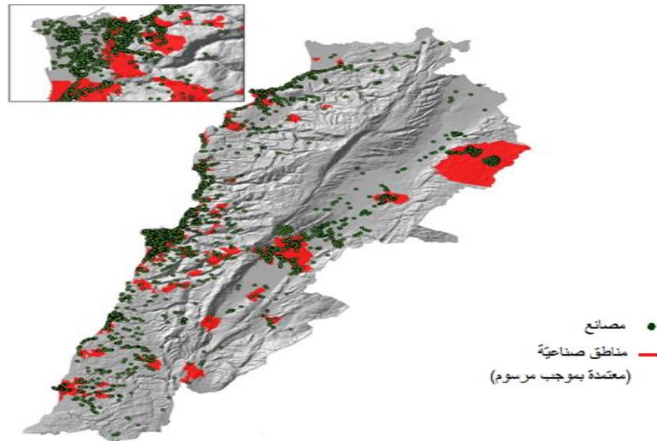
ملحق رقم 2

الجمهورية اللبنانية

اسم المشروع	المناطق الصناعية النموذجية
وصف المشروع	السياق: إنشاء مناطق صناعية تساهم بفاعلية وثبات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الآليات التنفيذية الرئيسية: وفق الوصف الوارد ادناه
المحافظة	جميع المحافظات
القضاء	مختلف الأفضية
مدة التنفيذ	3 سنوات
كلفة المشروع	130 مليون دولار
جهة التمويل	عبر يونيدو ومؤسسات أخرى

1. انتشار وتوزيع المصانع والمناطق الصناعية

i. الانتشار العشوائي للمصانع والمناطق الصناعية في لبنان (وزارة الصناعة ٢٠١٧)



ملاحظات:

- بيروت العاصمة لا تضم أي مناطق صناعية مصنفة
- إنما فيها عدد من المصانع المرخصة سابقاً منتشرة بين المناطق السكنية أفرزتها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المزمنة والمتراكمة.

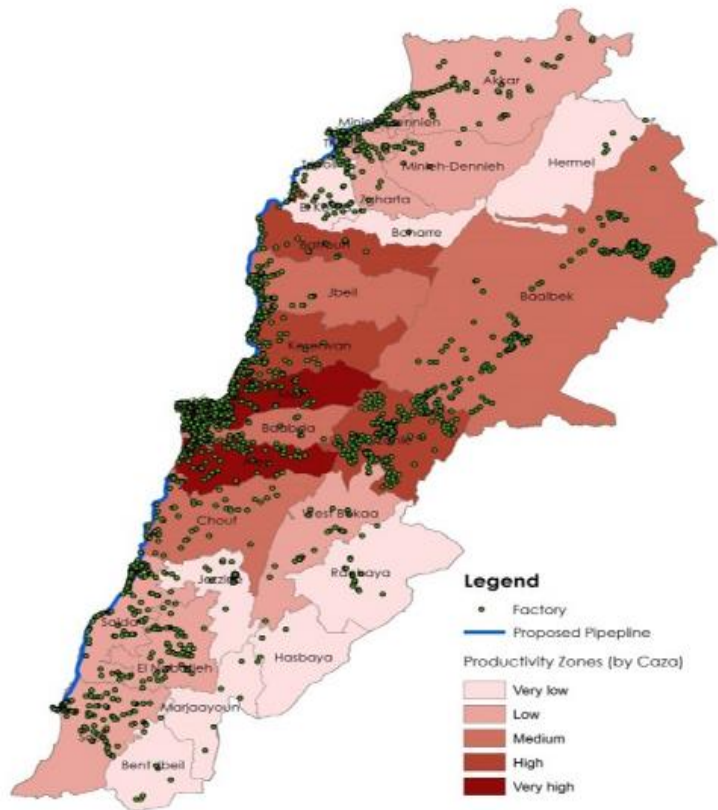
ii. التوزيع الحالي للمناطق الصناعية داخل لبنان (وزارة الصناعة ٢٠١٧)



ملاحظة:

- يتركز النشاط الصناعي والتجاري في مناطق لبنان الساحلية الغربية لا سيما في منطقتي بيروت الكبرى وجبل لبنان.

iii. توزيع المناطق الصناعية والمصانع بحسب المنطقة



عدد المصانع المرخصة وتوزيعها على المحافظات (حسب وزارة الصناعة حتى 2020/4/20):

المحافظة	العدد
جبل لبنان	3502
بيروت	251
النبطية	206
لبنان الجنوبي	384
عكار	77
شمال لبنان	390
بعلبك الهرمل	267
البقاع	695
المجموع	5872

2. مشروع وزارة الصناعة لتطوير مناطق صناعية جديدة ومستدامة ومتكاملة (٢٠١٨-٢٠٣٠).



يقوم المشروع على 6 ركائز أساسية:

- تأهيل المناطق الصناعيّة القائمة حوالي بيروت (17 منطقة)
- انشاء المناطق الصناعيّة الجديدة
- نفق صناعي
- الميناء الجاف في منطقة رّيّاق-البقاع
- محطات توليد الطاقة بالغاز الطبيعي وبالطاقة الشمسية
- تجمّعات التكنولوجيا واقتصاد المعرفة والإبداع والخدمات والابتكار على الساحل (اقترح منطقة القريعة الصناعية)

i. تأهيل المناطق الصناعيّة القائمة

إعادة تأهيل البنية التحتية وإنشائها (الإطار القانوني، والطرق، والكهرباء، والهاتف، ومعالجة النفايات، والمواقف، والمناطق الخضراء، وأنظمة مكافحة الحرائق، والصرف الصحي، وشبكات الري، والمراكز الطبيّة، إلخ.)، وتشمل مناطق برج حمود، الدكوانة، البوشرية (بالقرب من نهر الموت)، البوشرية (مار مارون)، البوشريّة (خلف البراد اليوناني)، وطى عمارة شلهوب، الزلعا، بياقوت، بصاليم، الجديدة، المكّس، سنّ الفيل، الحدث، بعبدا، كفرشيمما، الشويفات، بشامون، إلخ. لإكمال الخطّ الدائري Contour Line حول مدينة بيروت المناطق الصناعيّة الجديدة

ii. إنشاء مناطق صناعيّة جديدة ومستدامة

يتم انشاء مناطق صناعية جديدة بالتعاون مع اليونيدو وغيرها في جميع المناطق اللبنانية، على طول الخطّ الدائري في شمال وشرق وجنوب البلاد (الرسم 4- الخط الأحمر) واعتماد تغذيتها بالطاقة الكهربائية عبر الطاقة الشمسية، كما ان يضمن المشروع في مراحل لاحقة:

- خطط السكك الحديدية القائمة على ساحل لبنان ونحو البقاع
- إنشاء سكك حديدية جديدة على طول الخطّ الدائري لربط المؤسسات الصناعيّة ببعضها والمعابر الحدودية شمالاً وشرقاً بالمناطق الساحليّة والمرافئ البحرية والحدود الشرقية
- خطوط أنابيب الغاز التي ستتم تغذيتها من الغاز المستخرج من البحر أو من مصادر أخرى بالأنايب
- سيصل الخطّ الكنتوري المناطق الصناعيّة اللبنانيّة بكلّ من:
 - الساحل السوري وتركيا من الشمال
 - سوريا والعراق من الشمال الشرقي
 - سوريا والأردن ودول الخليج وما وراءها (طريق الحرير)

iii. الميناء الجاف في منطقة رّيّاق-البقاع

محطة داخلية تلتقي فيها خطوط المواصلات داخلياً وعبرها إلى الشرق

شبكات اتصال الميناء الجاف: بسوريا والخليج العربي ووسط آسيا وتركيا وأوروبا

- خدمات الميناء الجاف: إعادة الشحن، تجميع البضائع، مستودعات للتخزين، صيانة الحاويات والتخليص الجمركي وخفض الضغط على المعابر الحدودية البرية والبحرية وتسهيل المواصلات

• فوائده

- الانتقال من النقل على الطرقات إلى السكك الحديدية بأعلى نسبة ممكنة
- خفض مستوى الازدحام
- في مداخل الموانئ والمعابر والمناطق المحيطة بها
- التكيف مع قدرات الموانئ والمعابر المحدودة
- الحد من الآثار البيئية الخارجية على طرق المواصلات
- تنمية المناطق الريفية
- تطوير لوجستيات سلسلة الإمدادات
- خفض تكاليف النقل والتخزين والتعبئة والتوضيب
- توفير المخازن (تخزين الحاويات الممتلئة والفارغة)

iv. محطات توليد الطاقة بالغاز الطبيعي

إمكانية إنشاء محطات لتوليد الكهرباء بالغاز الطبيعي في المناطق الصناعية لتوليد الكهرباء لتلبية احتياجات هذه المناطق الصناعية والمناطق المحيطة بها في لامركزية متطورة لإنتاج الطاقة وتوزيع الأعباء وخفض أكلاف نقل الطاقة وإنتاجها.

v. تأهيل طريق بيروت - شتورة لإنشاء نفق اصطناعي - إعادة الدراسة تبعاً لصدور قانون ذات صلة من مجلس النواب

تأمين طريق بيروت - شتورة عبر نفق اصطناعي مجهز بالكامل بيئياً وعملياً (مغطى بالكامل بألواح الطاقة الشمسية لإنتاج الطاقة المتجددة) في المنطقة المعرضة لتراكم الثلوج، لتبقى طريق البقاع مفتوحاً طوال العام بكلفة ووقت أقل وفعالية أكبر.

vi. تجمعات التكنولوجيا واقتصاد المعرفة والإبداع والخدمات والابتكار (إنشاء تجمع "الاستعانة بمصادر خارجية" (outsourcing

(park) "في منطقة خارج بيروت وجبل لبنان

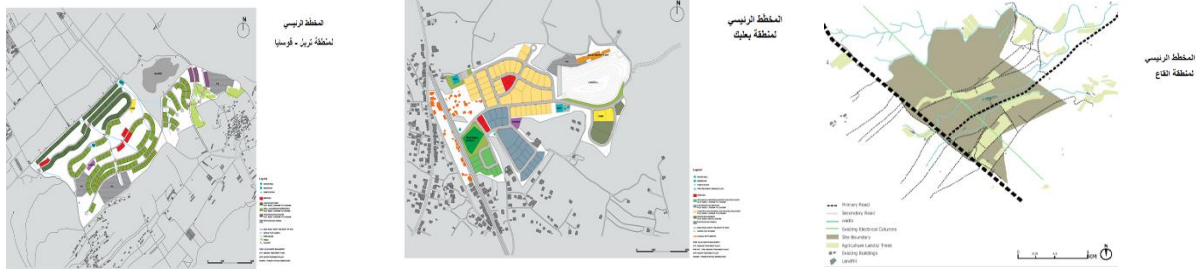
بناء تجمعات صناعية تكنولوجية ومبتكرة في كل منطقة ساحلية ونحو السلسلة الغربية (من الناقورة في الجنوب وحتى العبدية في الشمال) من أجل:

- توفير تكاليف إيجار واتصالات مخفضة (خطوط الإنترنت الأرضية والهواتف المحمولة، إلخ.) ومراكز خدمات شامل في مختلف المجالات التكنولوجية
- تسهيل إنشاء الأعمال
- تأمين فرص عمل للطلاب من ذوي المهارات/ الكفاءات العلمية (رواتب مرتفعة مع الحوافز المادية والمعنوية)
- تشجيع الابتكار السريع من خلال مراكز البحوث والمختبرات وبراءات الاختراع مع حقوق الملكية الفكرية الصناعية
- زيادة الإنتاجية من خلال المدخلات المتخصصة وتسهيل الوصول إلى المعلومات والتأزر والسلع العامة
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في التجمعات بالقرب من المنافسين والصناعات ذات الصلة لتحقيق نمو أسرع والحصول على موقع أفضل داخل السوق
- إنشاء شبكات سلسلة التوريد داخل تجمعات مترابطة
- تعزيز العلامة التجارية الصناعية للقيمة المضافة العالية، والإنتاج المتخصص، المحدد بشكل خاص في «الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي» ("لبنان الصناعة ٢٠٢٥") في هدفها التشغيلي السادس "تشجيع صناعة المعرفة الجديدة»
 - الاتصالات، البرمجة، النانو تكنولوجيا، الميكاترونكس، الالكترونيات، تصميم الأزياء، صناعة الجلود الممايزة، صناعة التجميع، الصناعة الغذائية الوطنية التقليدية، المعدات الطبية، الأدوية، الطب، الطاقة البديلة، الجوهرات، المعدات الصناعية، مستحضرات التجميل، الأعشاب الطبية (CBD) والزيوت الأساسية، العطور، الكيمياء الحيوية، الكيمياء الصناعية، صناعة البتروكيماويات، النقل البحري، الخدمات والسياحة البيئية والسياحة الصناعية.

3. مراحل تنفيذ المشروع

المراحل المُنجزة:

- **الدراسات الأولية:** في المرحلة الأولى من المشروع لإنشاء ثلاث مناطق صناعية على طول الخط الكنتوري (الشكل رقم 4)
- **المواقع:** عقارات تابعة لبلديات:
 - تربل-قوسايا، البقاع
 - بعلبك، البقاع
 - القاع، البقاع
- **التمويل:** مبادرات لتمويل التصميم والتنفيذ جارٍ حالياً (من ضمنها إعادة تأهيل المناطق الصناعية القائمة)
 - من بين المانحين للمواقع الثلاثة: بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومكتب التعاون الإيطالي
 - التكاليف الإجمالية لإنجاز دراسات الجدوى: للمناطق الصناعية في تربل وبعلمك والقاع: حوالي 105 مليون يورو
- **انشاء منطقة صناعية في منطقة القرية (الشوف) بعد انجاز دراسات بالتعاون مع مؤسسة تشجيع الاستثمارات (ايدال)**
- **بحث انشاء مناطق صناعية ساحلية**



حتى الآن جذبت المناطق الصناعية التمويلات التالية:

- التزامات مالية بقيمة 7 ملايين يورو من الحكومة الإيطالية، بالإضافة إلى مليون يورو كمنحة للدراسات الأولية
- 52 مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبي (زائد 4 ملايين يورو للخطط الهندسية كمنحة)
- وينظر البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير حالياً في تقديم قرض بقيمة 46 مليون دولار أمريكي

ملاحظة: سوف تُستثمر جميع هذه المبالغ في تطوير البنية التحتية لهذه المناطق

4. الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمشروع المناطق الصناعية

ستتضمن المرحلة الأولى من مشروع المناطق الصناعية (المواقع الثلاثة):

- استضافة المئات من المصانع الجديدة والمصانع القائمة التي ستنتقل إلى هذه المناطق الصناعية
- تشمل مختلف القطاعات: صناعات الأغذية الزراعية/ تصليح السيارات وخدماتها/ البناء/ الصناعات الإبداعية/ الصناعات التجميعية/ الصناعات المعدنية / الصناعات البلاستيكية العلف الحيواني
- تأمين حوالي 30,000 فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة (من بين حوالي 150,000 فرصة عمل جديدة للمشروع بأكمله)
- خفض كلفة الأراضي التي تحتاجها المنشآت الصناعية كما أن كلفة النقل والطاقة واليد العاملة وبالتالي كلفة الإنتاج
- تحسين جودة خدمات البنية التحتية (الطاقة والنقل وإمدادات المياه والاتصالات، إلخ.)
- تحسين التخطيط البلدي (الفصل بين المناطق الصناعية والمناطق السكنية)
- تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 من خلال تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية
- تطوير المناطق الريفية وتحسين نوعية الحياة للمقيمين فيها
- زيادة سلاسل القيمة من خلال تركيز الأنشطة الصناعية
- إنشاء التجمعات الصناعية (Clusters)
- إنشاء حاضنات الأعمال
- زيادة الابتكار عن طريق ربط التجمعات الصناعية (Clusters) بمراكز البحث والتطوير/الابتكار وإنشاء مراكز التكنولوجيا
- تحسين وتسهيل إجراءات تراخيص الاستثمار والتشغيل وتأسيس منصات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

- زيادة القدرة التنافسية لصادرات المنتجات اللبنانية من خلال تحسين البنية التحتية للتصدير
- رفع إمكانات الاكتفاء الذاتي من المنتجات وبالتالي تأمين قدر أكبر من الأمن الغذائي والأمن الصناعي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي

5. فرص الاستثمار

- موقع لبنان الجغرافي: في قلب الشرق الأوسط، عند تقاطع القارات الثلاث، حيث يلتقي الشرق بالغرب الذي يميّز سياسة حكومية داعمة للاقتصاد الليبرالي.
- يقدم لبنان للمستثمرين الكثير من الفرص والحوافز في جميع قطاعات الاقتصاد، وخاصة في القطاع الصناعي
 - الثروات التاريخية والثقافية: آلاف السنين من التاريخ، والظروف المناخية المثلى والثقافة الغنية وإمكانات السياحة على أنواعها.
 - النظام المالي والنقدي: أدنى معدلات الضريبة في المنطقة، سوق الصرف الأجنبي الحر، سياسات تسهيل تحويل العملات وعدم وجود قيود على حركة رأس المال إلى الداخل أو الخارج.
 - النظام المصرفي: مناسب لممارسة الأعمال التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
 - إعادة إعمار سوريا والعراق: يمثل لبنان إحدى المنصات أو ربما المنصة الاقتصادية الوحيدة لإعادة إعمار سوريا والعراق
 - نافذة لسوق إقليمية كبيرة: من خلال منصة تجارية في لبنان كمر للأسواق العربية (سوريا والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي) والأسبوية (وسط آسيا)
 - النظام الاقتصادي الحر: سياسات الاستثمار الليبرالية والأعمال الحرة والمبادرات الفردية المفاتيح المهمة للاقتصاد اللبناني
 - القوى العاملة: العمالة الماهرة المتعلمة والمتعددة المواهب متاحة على نطاق واسع بتكاليف مقبولة.
 - احتمال أن يصبح لبنان منتجاً للغاز الطبيعي: لبنان من أحدث المرشحين من بين بلدان الشرق للانضمام قريباً إلى لائحة منتجي الغاز في الشرق الأوسط، مما يجعل الشاطئ اللبناني مكاناً جذاباً للاستثمارات والفرص (طريق الحرير) التكامل مع أوروبا، رأس جسر تجاري للشرق الأقصى (كوريا-اليابان).
 - البنية التحتية في لبنان: لديها الإمكانيّة لتصبح من بين الأفضل في المنطقة من خلال توسيع مرافق الموانئ، وبرنامج طموح لإعادة تأهيل الطرقات والسكك الحديدية.
 - المغتربون اللبنانيون: علاقات الاستثمار مع العدد الكبير والفعال والكفاء من المغتربين اللبنانيين البارزين في العديد من البلدان وخاصة إفريقيا وأمريكا الجنوبية ودول مجلس التعاون الخليجي
 - المناطق الصناعية: كلفة الأراضي للاستخدامات الصناعية منخفضة، كلفة و/ أو خدمات أفضل للبنية التحتية (الطاقة، والنقل، والإمداد بالمياه، والاتصالات، إلخ.) والأمن لأصول الأعمال الملموسة (المباني والآلات والمخزون المادي)
 - قطاع الصناعات الزراعية: مساهم كبير في الصناعة اللبنانية ويشكّل أكثر من 30٪ من إجمالي الصادرات الصناعية في عام ٢٠١٨. لديه قوة عاملة ذات مهارات عالية وكلفة منخفضة وقطاع زراعي قوي ومتنوع ومطبخ لبناني معروف عالمياً هي نقاط قوة لدى لبنان.
 - قطاع تكنولوجيا المعلومات اللبناني (ICT): قطاع سريع النمو بلغ حجم السوق 436.2 مليون دولار عام ٢٠١٦ ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 9.7٪ بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩ (بحسب IDAL) وقد استفاد هذا القطاع من الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية للاتصالات، وقدرة النطاق العريض (broadband capacity) وسرعة الإنترنت
 - القوى العاملة ذات المهارات العالية والمتعددة اللغات: قاعدة الرواتب التنافسية، والسوق الإقليمي المزدهر لخدمات تكنولوجيا المعلومات، وبيئة الأعمال المزدهرة هي النقاط القوية للبنان في تكنولوجيا المعلومات